

مقدمة

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد ،
فمنذ عام ١٩٧٦م ، وهو العام الذي فرغت فيه من رسالتي
للدكتوراه ، بعنوان : « مصرف التنمية الإسلامي » ، المكتوبة أصلاً
بالفرنسية ، والمقدمة إلى جامعة رين بفرنسا ، وأنا أحاول أن أكتب في
الاقتصاد الإسلامي ، وفي الفقه المالي ، وأن أشرك في المجمع
والمؤتمرات والندوات ، بطريقة تحليلية وانتقادية .

حاولت في هذا الكتاب أن أجمع بحوثي ومقالاتي التي كتبتها منذ
ذلك العام وحتى تاريخه . وليس هذا كل ما كتبت في الاقتصاد
الإسلامي ، فهناك كتابي « أصول الاقتصاد الإسلامي » ، وكتبي الأخرى
في المصارف الإسلامية ، وفي قضايا ومسائل أفردتها بكتب أخرى
مستقلة .

في هذا الكتاب يجد القارئ بحثاً ومقالات اعتمدت عليها في تأليف
بعض الكتب ، أو كانت شرحاً وتطويراً لما سبق أن كتبه . فإذا وجد
القارئ شيئاً لم يفهمه فأرجو أن يفهمه من خلال كتاباتي الأخرى ، التي
أرجو أن يشرح بعضها بعضاً .

وثمة اقتصاديون وفقهاء يهتمون معاً في الكتابة في مجال الاقتصاد
الإسلامي ، والكتابات الجادة قليلة ، فما يكتبه الفقهاء معظمه يندرج في
الحيل الفقهية ، التي لا تضيف إلى معارفنا شيئاً ، بل قد تؤدي في الكثير
من الأحيان إلى تشويه صورة الإسلام والمسلمين .

وهناك من يشجعهم على هذا الاتجاه ، ويستدرجهم إليه ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .

وما يكتبه الاقتصاديون معظمه يندرج في أنواع أخرى من الحيل ، فإنهم ينتقون كتابات غربية من هنا وهناك ، وقد ينسبونها إلى أنفسهم ، أو إلى نظامهم الاقتصادي ، من دون تعمق ولا فحص ولا تمحيص .

إن الإضافة العلمية ، في الاقتصاد الإسلامي ، تحتاج إلى مجتهدين في العلوم الإسلامية ، ومجتهدين في العلوم الاقتصادية . وأغلب الدارسين والباحثين هم مقلدون ، وعند الاجتهاد يتبين الفاهم من غير الفاهم ، والقادر من العاجز .

إن محاولة الاجتهاد في الاقتصاد الإسلامي لا تنفع الاقتصاد الإسلامي فحسب ، بل تنفع أيضاً سائر العلوم الإسلامية ، لأنها تفتح باب التفكير والتعبير في دروب غير مطروقة ، وتمهد الطريق لاستعادة التقدم والمشاركة في صنع القرار والحضارة .

رفيق يونس المصري

كافحوا الربا (١)

إذا كنا مضطرين إلى مزيد من العمل من أجل مزيد من الاستهلاك ،
وإذا كنا مضطرين إلى الاقتراض من أجل مزيد من الإنفاق ، فمعنى ذلك
أن النقد قد أصبح سيئاً ، وأنا قد أصبحنا عبيداً له . نعم ! لقد أصبح سيد
الإنسان ، ليس هذا فحسب ، بل لقد أصبح سيد الدولة .
أجل ! ما فتىء رأس المال النقدي منذ عشرين سنة يمدّ سيطرته على
الاقتصاد . فمع تركيز المشروعات واندماجها والتلاعب في البورصات
(المصافق) . . . تشكل اقتصاد المجموعات ، وصارت المجموعة
تمتلك مئات المشروعات ، وتتحكم أحياناً بقطاعات كاملة ، ووقع هذا
الاقتصاد فريسة المصارف الضخمة . . . وبدا الخلاف ظاهرياً مصطنعاً بين
أنصار « اقتصاد الحرية » المزعوم وأتباع « المذاهب الجماعية » ، فإن
مجموعات الرأسماليين هي التي قضت على المنافسة عن طريق التكتلات
الاحتكارية التي تسعى إليها ، وأن مجموعات الرأسماليين هي التي
أجهزت على الحرية الاقتصادية باقتناصها فرص العمل المربح . وبدت
بهذا لا تدافع عن « اقتصاد السوق » كما يزعمون ، بل تدافع عن مصالحها
وتحمي هيمنتها .

(١) منشور في مجلة الأمان ، بيروت ، العدد ٢٣ ، شعبان ١٣٩٩هـ = تموز ١٩٧٩م ،
ص ٢٤ - ٢٥ عن صحيفة لوموند الفرنسية ٩ حزيران ١٩٧٩ . برتراند
رونوفان Bertrand RENOUVIN هو المدير السياسي لـ Royaliste الناطق بلسان
. Nouvelle action francaise

أفترضى بهذا ، معتقدين أن غيره لا بد أن يكون أسوأ ؟ كان يمكن التسليم بهذا الاعتقاد في العقد الثاني من القرن العشرين ، عندما كانت الرأسمالية لا تزال تسهم في تنمية منطقة أو أمة بكاملها . أما اليوم فلم تعد النقود تهتم بالمناطق ولا بالأمم ، فضلاً عن أن تهتم بالإنسان الذي ما انفكت تستغله .

إن النقود تطوف في كل مكان من العالم ، وتجري وراء كل نشاط اقتصادي . . . وكل ما يهمها هو أن تتكاثر . إنها شيء مغفل يكبر وينمو حسب قوانين لا نتحكم بها . إنها خادم أعمى لإرادة في السيطرة هي أكثر عمى أيضاً وأضل سبيلاً . هذا لعمرى نظام مجرد لم نعد نميز إلا آثاره : خراب من الشركات العابرة للقوميات (المتعددة الجنسيات) ، خراب في الضمائر والذمم ، رشوة ، تضخم ، مضاربة (تلاعب بالأسعار) ، تفكك في المدن التي راحت تسيطر عليها النقود . . .

ما الحل ؟

إن تأميم الإقطاعات الصناعية ومصارف الأعمال لا بد منه لكسر شوكة النفوذ المالي ، ولإعادة المشروعات إلى أصحابها الشرعيين ، إلى مجموع الأمة . لكن التأميمات في ظل الظروف الراهنة لا بد وأن تؤدي إلى نفوذ آخر ، هو نفوذ الحكومة وأشياؤها . لذا تبدو الإدارة (عملية التسيير) الذاتية لازمة لتحقيق الملكية الجماعية لرأس المال ونهوض العاملين بالمسؤوليات^(١) . ولا بد لمواجهة منطلق المنافسة المتوحشة ، وما

(١) في هذا المقال يحمل الكاتب على النظام الربوي كما هو ظاهر مما تقدم من كلامه ، وهو هنا يقترح حلاً بديلاً . وإذا كان المصلحون يشاطرونه حملته على الربا فإنما لا يشترط أن يوافقوه في حلوله البديلة . المترجم .

يتخلف عنها من بطالة ، من حماية الاقتصاد الوطني ، دون أن تعني هذه الحماية انطواء على الذات . . .

عند ذلك لا تعود النقود سيدة الاقتصاد ، إلا أنها تبقى سيدة حياة الناس ما لم تحطم آلية تكاثرها . إن ما تثور الشبهات حوله هو « القرض بفائدة » ، وما يجب تحطيمه هو الربا .

فكيف نقبل أن « يصنع » النقد نقداً؟! كيف نرضى أن « يعمل » النقد كما يقولون؟! كيف نسمح لمن ينتفعون بفوائد قروضهم بأن لا يعملوا؟! إن الاقتصاديين المعاصرين ، وخصوصاً كينز ، يقدمون الفائدة على أنها « مكافأة التخلي عن السيولة » . لكن ألا تكفي تلك المكافأة التي يجنيها المقرض من الحفاظ على رأس ماله كما هو مضموناً في ذمة المقرض ، ولو بقي عنده (عند المقرض) لربما ضاع؟! ألا يكفيه أن رأس ماله لا يصيبه الاهتلاك خلال فترة القرض ، مع أن الاهتلاك يصيب كل الأشياء؟! لماذا ينبغي فوق ذلك أن تدفع له قيمة فترة ذلك « التخلي »؟!

قد يحسب بعضهم أن غرضنا هو منع الادخار اللازم للاستثمار . لا على العكس ، إننا نأسف لأن الادخار يأكله التضخم ، بينما تتمتع مؤسسات الائتمان بسلطة تكفي لكي تفرض على المقرضين فوائد تبلغ ضعف الفوائد الممنوحة للتوظيفات! أجل إن حماية قيمة المدخرات أول إجراء ضروري من إجراءات العدالة^(١) . بل إن هذا لا يكفي وينبغي

(١) أجاز المسلمون وفاء القرض ، إذا كان ممنوحاً بالفلوس أو الأوراق النقدية (أي بغير الذهب والفضة : الدينانير والدرهم) ، بقيمته وقت المنح لا وقت الوفاء (أي رد القيمة لا المثل) ، وهذا هو المقصود في المقال من قول الكاتب « حماية قيمة المدخرات » ، وهو ما يعرف لدى الاقتصاديين بـ « ربط القروض » indexation وربما عدنا إلى تفصيل هذا الموضوع الفقهي - الاقتصادي في بحث لاحق .
المترجم .

الذهاب لما وراء ذلك ، يجب تحريم الربا ، أي يجب تحريم النفع الذي تجره القروض^(١) ، النفع الذي يسمح للنظام المصرفي بتشغيل النقد المسروق لدى المقترضين دون أي نفع للجماعة .

أليس غريباً أن « اليسار » لم يعر أي اهتمام لهذه المسألة؟! أليس غريباً أن الكنيسة قد نسيت تحريمها القديم للنشاطات الربوية؟! مع أن تحريم الربا إنما يعدّ ثورة على صعيدين :

- فهو يحيي قاعدة قديمة من قواعد العدالة .

- كما يحطم نظاماً أساسه السرقة!

* * *

(١) عبارة الكاتب هنا قريبة جداً من الحديث الشريف : « كل قرض جر نفعاً (أو منفعة) فهو ربا » ، قال في سبيل السلام : رواه الحارث بن أبي أسامة ، وإسناده ساقط ، لأن في إسناده سوار بن مصعب الهمداني المؤذن الأعمى وهو متروك ، وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد عند البيهقي . . . إلخ ما جاء في سبيل السلام ٥٣/٣ . أقول : البناء اللفظي للحديث لعله غير محكم ، لأن القرض قد يجز نفعاً ، ويكون النفع رباً حلالاً ، لأنه غير مشروط ، والله أعلم .

لا اقتصاد بلا دين (١)

نشرت « الإكسبريس » الفرنسية في عددها ١٤٩٠ تاريخ ٢ شباط ١٩٨٠ ص ٩٢ في باب « الكتب » مقالة بعنوان « الرأسمالية المريضة بالشهوة » le capitalisme malade du plaisir تتحدث عن كتاب صدر مؤخراً بالفرنسية بعنوان « التناقضات الثقافية للرأسمالية » Les Contradictions culturelles du Capitalisme لمؤلفه « دانييل بل » daniel bell ، ترجمته إلى الفرنسية « ماري ماتينيون Marie Matignon » ، نشر P. U . F (مطابع فرنسا الجامعية) ، ٢٩٢ صفحة .

* * *

جاء في المقال أن الرأسمالية ولدت من الزواج بين « البيوريتانية » (الطُّهْرِيَّة) Puritanisme^(٢) و« الليبرالية » Libéralisme ، وكبرت بـ « المُتَمَعِّيَّة » Hédonisme^(٣) . واليوم يرى « دانييل بل » عالم الاجتماع

(١) أو إن شئت : لا اقتصاد بلا أخلاق ، ولا أخلاق بلا دين ، ولا دين بلا إسلام ، وإن الدين عند الله الإسلام ، « ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه » ، « ورضيت لكم الإسلام ديناً » .

مشور في مجلة الأمان، بيروت، العدد ٥٤، ٢٩ ربيع الأول ١٤٠٠هـ = ١٥ شباط ١٩٨٠م، ص ٢٥-٢٧ .

(٢) مذهب جماعة بروتستانتية في إنجلترا ونيوانجلاند في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، يطالب بالتمسك الحرفي الشديد بأهداب الدين والأخلاق الفاضلة .

(٣) مذهب المتعة القائل بأن اللذة والسعادة هما الخير الوحيد أو الرئيسي في الحياة ، وبأن كل نشاط اقتصادي يجب أن يقوم على إرضاء غرائز الناس وتحقيق أقصى ما يمكن من رغباتهم وشهواتهم وملذاتهم .

الأمريكي أن بقاء النظام الرأسمالي مرهون بعقد قران جديد بين « الأخلاق » و« الاقتصاد » .

* * *

الرأسمالية ضحية تناقضاتها الداخلية ، والمدنية الغربية يتيمه قيمها الأخلاقية : هذان شعاران لا يستعملان معاً حتى في حملات الانتخابات . . . ذلك بأن كل شعار يرفع مفصلاً عن الآخر ، لأن الذين يعلنون عن « الأزمة الاقتصادية » هم غير الذين يتلملون من « الأزمة الأخلاقية » .

ما فعله « دانييل بل » في « التناقضات الثقافية^(١) للرأسمالية » هو أنه ربط بين الشعارين وألف بينهما . فقد رأى أن التناقض الأساسي لدى الغرب أنه ضيِّع أخلاقيات اقتصاده ، وعجز عن صنع الاقتصاد من

(١) الثقافة culture هنا بمعنى الحضارة أو مرحلة معينة من مراحل التقدم الحضاري ، أو هي مجموعة المعارف المكتسبة التي تتيح تنمية الحس النقدي والذوقي والتقويمي ، فالثقافة بهذا المعنى « هو ما يبقى في ذهنك عندما تنسى كل شيء » (قول لأحد المرين اليابانيين ، ذكره ادوار هريو Edouard Herriot) . أو هي مجموعة من المظاهر الفكرية في مدنيّة معينة ، فيقال : ثقافة عربية ، شرقية ، عربية ، فرنسية . . . إلخ . ويبدو أن الترجمة العربية بهذا اللفظ للتعبير الفرنسي أو الإنجليزي إنما هي مقبولة . فيقال : تُثَقَّف (بفتح فكسر) : صار حاذقاً فطناً . وثقف العلم والصناعة : حَذَقَهما (بفتح الذال) . وثقف الرجل في الحرب : أدركه . وثقف الشيء : ظفر به . وثاقفه : لاعبه إظهاراً للمهارة والحذق . وثقف الشيء : أقام المعوجَّ منه وسوّاه ، والثقف : التَّسوية . وثقف الإنسان : أدبه وهذَّبه وعلمه . وغلّام لِقْن ثَقْفِي (بكسر الثاني في التَّعْيِين) : أي ذو فطنة وذكاء ، والمراد أنه ثابت المعرفة بما يحتاج إليه . والثقافة : هي العلوم والمعارف والفنون التي يطلب الحذق فيها . راجع اللسان والوسيط . كل هذه المعاني ترشح اللفظ لصلاحيته اللغوية في التعبير عن المناسبة المطلوبة .

الأخلاق . وليس سهلاً التخلص من شرك هذا الفخ الكبير لتجاوز المجتمع الصناعي وإعلان ميلاد « المجتمع ما بعد الصناعي » .

أمام « الثقافة » و« الاقتصاد » يتساءل الكاتب : أين العلة والمعلول ؟ ثم يقول : ليست الإجابة عن هذا السؤال بأسهل من أن تجيب عن ما إذا كانت الدجاجة أولاً أم البيضة ؟

في الرأسمالية يعترف المؤرخون بالدور الحاسم ، لكن لا المطلق ، الذي لعبته « البروتستانتية » : ويرى المؤلف أن « النظام الأخلاقي » *ordre moral* و« النظام الاقتصادي » *ordre économique* يتصالحان تماماً بحيث إن « المجتمع الصناعي » الوليد يجد المهد مُهيئاً كلياً ، وأن هذه المصالحة التي هي عجيبة بقدر ما هي عابرة إنما تبدو طبيعية . فلئن كان « بل » يثير اليوم قضية الطلاق بين الاقتصاد والخلق ، فإنما يفعل ذلك بغية إيجاد وفاق جديد يجب أن نرضى به ونقتنع مهما كان الثمن .

التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم إلا بـ « الزهد » *ascétisme* (التقشف) الذي هو الحل الوحيد للمصالحة بين مستوى ضعيف من الإنتاج ومعدل كبير من الاستثمار . في هذا الوضع الصعب تبدو الأخلاق الطُّهريَّة *morale puritaine* هرموناً للنمو عجيبياً . ذلك لأنها من ناحية تدعو إلى الادخار والإمسك (= الصيام) *abstinence* والاعتدال في الإنفاق ، الاستهلاكي *frugalité* ، ومن ناحية أخرى تعلي من شأن المبادرة الفردية ، والعمل ، والنجاح المادي .

وبهذا يصبح « الطُّهري » *puritain* « الإنسان الاقتصادي » *homo economicus* الكامل ، ذلك الإنسان الذي يتكيف عفويّاً في سلوكه مع متطلبات الاقتصاد .

ويعرض المؤلف لما طرأ على النظام الرأسمالي من هزات ثقافية ،

وفنية ، واقتصادية . ففي نهاية القرن التاسع عشر توطدت الثقافة المعاصرة ، وهي نائرة على النظام الأخلاقي ، متمردة في إمعانها بالتجاوز والتعدي .

كما لعب التقدم الفني بكافة أوجهه في الاتجاه نفسه ، إذ الإنتاج الكبير والكهرباء وقراً للناس الراحة . . . والمينما ثم التلفزيون غذياً الأوهام والخيالات وقضياً على المحرمات . . والآلات الحديثة كانت سيئة التلاؤم جداً مع صلابة (عزم) الرأسمالين الأوائل .

غير أن الهجمة المخيفة على الأخلاق البروتستانتية شنتها الرأسمالية نفسها . فمنذ عام ١٩٢٠ غيرت هذه الرأسمالية وجهها تماماً ، وذلك مع تطور الإنتاج النمطي والدعاية والائتمان . فصارت الدعوة إلى الاستهلاك ، لا الادخار ، وإلى إرضاء الرغبات ، لا الحاجات فقط . وتم الانتقال من « الزهد » إلى « الترف »^(١) . وختم الاقتصاد طور إقلاعه ، وكان عليه لمتابعة تطوره أن يفتح السوق ، أي أن يعدل عن القصد في الإنفاق وعن الإقراض إلى المتعة والإقراض .

وباتت « الرأسمالية الجديدة » مثقلة بالتناقضات ، ذلك أنها إذا كانت تدفع المستهلك إلى الإسراف ، فهي إنما تبقي العامل في أخلاق الطهر ، إذ لا يمكن بخس العمل قيمته في أنه ينبوع الثروة . ويرمز الكاتب إلى هذا التناقض في صورة طريفة قائلاً بأنه « ينبغي أن تكون واعياً في النهار ماجناً في الليل »!

(١) يقول الاقتصادي الفرنسي الكبير « فرانسوا بيرو » François Perroux في تصوير رمزي لحالة المجتمع الاستهلاكي : « إن الفرد يقوده عن بُعد ذلك المنتج الذي لم يعد يعاً بإشباع الحاجات والتطلعات ، بل صارت مهمته تشغيل آلة الإنفاق لدى ذلك الفرد » .

انظر « التنمية الاقتصادية والارتقاء الاجتماعي » في مجلة « مشكلات اقتصادية » الفرنسية ، العدد ١٦٥٠ تاريخ ١٢/٥/١٩٧٩م ، ص ١٠

من المحتمل في نظر المؤلف أن الإفلاس و بطالة كعقوبات قاسية
تفعل فعلها أكثر من فضائل الطهريّة لإبقاء كل واحد على صراط
الأرثوذكسية الرأسمالية (الرشاد الرأسمالي)!

ويختم « فرانسوا دو كلوزيه François de Closets ، الفرنسي الذي
يقدم عرض الكتاب الأمريكي ، بأن تاريخ العلاقات بين الأخلاق
والاقتصاد يختلف في فرنسا عنه في أمريكا . فالتقليد في فرنسا ، كما
يقول هو ، كاثوليكي وليس بروتستانتياً . وما أكثر ما قيل بأن اختيار
معارضة الإصلاح الديني ، في القرن السادس عشر ، قد كان من شأنه
تأخير التنمية الصناعية في فرنسا!

وعلى الرغم من فروق المسافة بين فرنسا وأمريكا ، من السهل أن
يطبق على فرنسا ما توصل إليه « بل » من نتائج . ففي فرنسا كما في
أمريكا يحتاج المجتمع البورجوازي احتياجاً كبيراً إلى الأخلاق لتعزيز
اقتصاده قبل أن تعصف به العواصف . . .

* * *

وأخيراً يبدو أن ملخص الكتاب هو الدعوة إلى إعادة المواءمة بين
الاقتصاد والدين ، لأن الدين لا يغني عنه في الاقتصاد أيضاً ، وذلك
للتوفيق بين جميع الجوانب والعناصر التي تشكل ثقافة أمة معينة . وإذا
كان التطور العلمي يستحث الغربيين على العودة إلى « تدين » الاقتصاد ،
تحت وطأة التناقضات والاضطرابات والأزمات المختلفة ، فما أحرانا
نحن المسلمين بتحقيق الانسجام بين الاقتصاد والدين ، لا سيما وأن
عاقلاً لم يقل بأن الإسلام ، في فهمه الصحيح ، غير موافق للتنمية
الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية .

يؤكد ذلك « جاك أوستروي Jacques Austroy » في كتابه « موقف الإسلام

من التنمية الاقتصادية « Islam face au développement économique » (ص ١٠٠) حيث يقول : « يبدو لنا جوهرياً أن نبين في الحال أن التنمية الاقتصادية في البلاد الإسلامية لا يمكن في نظرنا أن تتم إلا إذا وضعت في الاتجاه التقدمي هذه القوة الحيوية الهائلة : القرآن » . « إن المسلمين لا يقبلون بـ « اقتصاد علماني » (ص ١١٩) . « ولا شك أن الاقتصاد الذي يستمد قوته من أوامر القرآن لا بد أن يكون بالضرورة اقتصاداً أخلاقياً . وهذا الاقتصاد يمكن أن يعطي مدلولاً جديداً لمفهوم القيمة ، وأن يملأ الفراغ الروحي الذي يحتمل أن تحدثه مكنته الحياة » . « لقد شجب برغسن Bergson الآثار المشؤومة لنمو مَدَنِيَّة « الشهوة » في الغرب . والاقتصاديون اليوم هم القلقون من سيطرة القيم « المرغوبة » على القيم الحقيقية » .

« ولقد رأى جاك برك Jacques Berque أن هذا الجمع بين الاقتصاد والروح يذكر بحالات أخرى مشابهة طالما جرى الحديث عنها ، مثل دور البروتستانتية عند نشوء الرأسمالية الصناعية ، ودور « البيوريتانية » في بداية قيام الولايات المتحدة الأمريكية ، إلخ » . ثم يقول أوستروي « إن هذا الالتقاء بين « الأخلاقي » و « الاقتصادي » الذي يلح عليه ج . برك ليس مصادفة في هذا الإسلام الذي لا يعرف الفصل بين « الزمني » و « الروحي » . ربما يكون اقتران البروتستانتية بالنهضة الصناعية اقتراناً اتفاقياً عرضياً ، والعلاقة بينهما موضع نقاش ، إلا أن الأمر في الإسلام مختلف ، حيث سلطان الشريعة على النفوس يمنع كل تنمية اقتصادية لا تستند إلى هذه الشريعة » . « وإذا كانت الفاعلية المادية لدى الغرب قد دخلت عن طريق الفصل بين الروحي والزمني ، فإن الفاعلية لدى المسلمين لا يمكن أن تلد إلى جانب الميدان الروحي (أو ضده) ، بل تلد بالاستلهام من سلطان الوحي نفسه » . « ويؤكد معظم المفكرين

المسلمين المعاصرين ، كما يقول أوستروي ، أن الإسلام عبارة عن طريقة كاملة للحياة أو un mode total de vie أو a total way of life ، ومبادئه الأساسية المودعة في القرآن والحديث لا بد من تطبيقها مهما اختلفت الأمكنة والأزمنة والظروف . « لم يعرف الغرب أن يسد الفراغ الاجتماعي - الثقافي الذي خلقه بهدم التوازنات السابقة ، وهذا أكبر خطأ ارتكبه في التاريخ ، ذلك لأن هذه الشعوب الكادحة كان لا بد لها من أن تتطلع إلى أنظمة أخرى » تنشدها الحكمة التي لم تعد تعتقد بوجودها في الأسواق الغربية « حسب عبارة « غوغول » Gogol القاسية » .

« إن إعطاء مضمون للزمن الاجتماعي إذا ما استردَّ قيمته ، واجتناب مشكلات البطالة الشرهة (أي العاطلين الشرهين) للألعاب الفارغة . . . ذلكم بلا شك غاية من الغايات الهامة التي يمكن أن يسعى إليها اقتصاد أخلاقي » .

« في المجتمعات الغربية حُلَّتْ إلى حد كبير مشكلة الخبز ، لكن القلق ما فتىء يزداد أمام مشكلة الألعاب^(١) . إن مشكلة التسلية (اللهو) التي سبق أن أفلقت « باسكال » يمكن حلها إذا ما تحولت التسلية إلى خدمة القيم الاقتصادية - الاجتماعية » .

* * *

وهكذا فإن الاقتصاد في الإسلام جزء من الدين نفسه ، ولا بد أن

(١) يؤمنون بالدنيا وقلما يؤمنون بالآخرة : ﴿ وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [الأنعام : ٢٩] . والله تعالى يقول : ﴿ وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَيْلٌ وَلِئِكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ لَهَا الْحَيَاةُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [العنكبوت : ٦٤] ﴿ إِنَّمَا لِلْحَيَاةِ الدُّنْيَا لَهْوٌ وَلَهْوٌ ﴾ [محمد : ٣٦] . ويقول : ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَهْوٌ وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ حَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأنعام : ٣٢] .

يكون مسائراً لتعاليمه وأحكامه ، كما أن التنمية والإسلام أمران متلازمان . . .

فالإسلام يدعونا إلى الاعتدال في الاستهلاك : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء : ٢٩] . ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان : ٦٧] . ﴿ كَلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأنعام : ١٤١] .

والإسلام يمنعنا من الاكتناز : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٣٤) يَوْمَ يُخَمَّىٰ عَلَيْهِمَا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فَيُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَفَرْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [التوبة ٣٤-٣٥] .

ويحرم علينا الربا ويحل لنا البيع : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (١٧٥) يَمْحُوهُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ (١٧٦) إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (١٧٧) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٧٥-٢٧٩] .

ويمنعنا من الرشوة وأكل أموال الناس بالباطل ، ويطلب إلينا تحقيق التراضي في المعاملات : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ [النساء : ٢٩] ﴿ وَلَا

تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ
النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿البقرة : ١٨٨﴾ .

ودعا الإسلام إلى العمل والإحسان فيه : ﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرِّي اللَّهُ عَمَلِكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَالَمِ وَالشَّهَادَةُ فَيُنْتَشَرُ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿
التوبة : ١٠٥﴾ . ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿الكهف : ٣٠﴾ .

ودعا إلى المبادرة الفردية ، وأخذ بمبدأ المسؤولية الفردية ، حتى
يتنافس الناس في التسابق إلى الخيرات والصالحات ، دون أن ينتظر كل
منهم الآخر : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ ﴿
[المائدة : ١٠٥] .

ودعا إلى الأخذ بأسباب القوة المادية : ﴿ وَعَادُوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُمْ مِّنْ
قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ ءَعَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وءَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا
تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴿ الأنفال : ٦٠﴾ . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ ﴿
[النساء : ٧١] . ﴿ وءَالَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ نَعَفَلُوا ﴿ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ ﴿
[النساء : ١٠٢] .

ونكتفي هنا بهذا القدر القليل من الآيات الواردة في القرآن لنعارض بها
فقط ما مرَّ من إشارات الكاتب الأمريكي إلى بعض العناصر الأخلاقية التي
يريدها أساساً في تقويم المذهب الرأسمالي ، ورده إلى الأخلاق ، ورد
الأخلاق إليه . فكيف لو سردنا كل آيات القرآن المتعلقة بالنظام
الاقتصادي الإسلامي؟! وكيف لو استخرجنا كذلك كل الأحاديث النبوية
التي لها صلة بالاقتصاد؟! لا شك بأن الفقه الصحيح لكتاب الله وسنة
رسوله كفيل ببيان الأسس الإسلامية لاقتصاد يجمع في توازن بين الإنتاج
والتوزيع على أساس من العدل بين عناصر الإنتاج المختلفة ، دون خوف
من طغيان فئة على أخرى . وما أكبر الفرق بين نظام اقتصادي يقوم على

آداب ربانية ونظام اقتصادي يقوم على آداب تضعها فئة من البشر لتحقيق مصالحها ومآربها على حساب الآخرين! أما رأيت كيف يقول الكاتب الأمريكي « إن التقشف هو الحل الوحيد للمصالحة بين مستوى ضعيف من الإنتاج ومعدل كبير من الاستثمار »؟! ألا تشعر من هذا الكلام أن التقشف يطلبه من العاملين الذين لا يملكون لتزيد استثمارات المالكين الرأسماليين؟ كم من تاجر أو رأسمالي يطالب في كثير من البلدان ، حتى الإسلامية في عصرنا هذا ، بأن يكون هامش ربحه كبيراً بدعوى الحفاظ على مستوى عال من الاستثمارات الجديدة والإضافية ، ولو أضر ذلك بالمستهلكين برفع الأسعار عليهم ، وبالعمال بتخفيض أجورهم!

اللهم وفق المسلمين إلى بناء اقتصاد إسلامي عادل يحقق التوازن والعدالة بين كل الأطراف ، ويجعلهم شركاء في ثمرات الإنتاج . لهذا لا بد من إخضاع الاقتصاد للدين ، بل لا بد من إخضاع كل العلوم وفروع المعرفة للدين باعتباره أصلاً لها يجمع شتاتها ويركب بينها في كل شامل ومنسق ، كي لا تزلّ في منطلقاتها أو مساراتها أو نتائجها أو آثارها أو تطبيقاتها... إن انفلات العلم من الدين كارثة كبيرة على العلم والبشرية التي لا غنى لها بطبعها وفطرتها عن كل منهما .

التوازن والعدالة والإنتاج والعمل والنشاط والثقة والاستقرار والأمن والسلام والرفاه والازدهار... كل ذلك مرهون بالإيمان بالله والاستقامة على طريقه :

﴿ فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴿١٢٤﴾ ﴾ . [١٢٣-١٢٤] .

﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَمُوا تَنْزِيلَ عَلَيْهِمُ الْمَائِكََةَ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٦٠﴾ نَحْنُ أَوْلِيَائُكُمْ فِي

الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهَى أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا
تَدْعُونَ ﴿٣١﴾ نُزُلًا مِنْ غَفُورٍ رَحِيمٍ ﴿٣٢﴾ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ
صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾ [فصلت : ٣٠-٣٣] .

* * *